



مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة 04: الكتلة النقدية (المفهوم، المكونات، المجمعات، التوظيفات)

الأهداف:

- تمكين الطالب من معرفة الكتلة النقدية التي تتداول في الإقتصاد

- معرفة الأشكال المختلفة التي تتخذها الكتلة النقدية

- الإطلاع على إجمالي التوظيفات والإدخارات من طرف الأعوان غير الماليين

أولاً: الكتلة النقدية ومكوناتها

1- مفهوم الكتلة النقدية: تعرف الكتلة النقدية على أنها: مجموع الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

وتسمح هذه الأموال التي هي في شكل أدوات دفع متاحة في الإقتصاد باقتناء السلع والخدمات المتاحة في السوق. وحسب هذا المفهوم، تشكل النقود مخزون من أدوات الدفع. وفي الحقيقة، يوجد في أي لحظة مخزون نقدي في التداول. فوجود كمية كبيرة من المخزون النقدي بشكل لا يتناسب مع احتياجات الأعوان الإقتصاديين، سيؤدي بشكل حتمي إلى تضخم الأسعار وبالتالي تدهور القوة الشرائية للنقود، بينما وجود مخزون نقدي غير كافي بالقياس إلى حجم العمليات اليومية سيقود إلى ركود إقتصادي وإنكماش.

2- مكونات الكتلة النقدية: تتكون الكتلة النقدية وفق التعريف أعلاه من قسمين: قسم يتعلق بأموال جاهزة نقدية وقسم يتمثل في أموال جاهزة شبه نقدية.

أ- أموال جاهزة نقدية (المتاحات النقدية): وتشمل ثلاثة أنواع، وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من مؤسسة الإصدار (البنك المركزي).

- النقود المساعدة المتداولة (نقود التجزئة).

- النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب)، وتكون موزعة حسب المؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي:

- ودايع تحت الطلب لدى البنوك وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- ودايع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.
- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار.

ب- الأموال الجاهزة شبه النقدية:

تتمثل في الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

- الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي:
 - ✓ الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار.
 - ✓ حساب التوفير والإحتياط أو حسابات الإدخار السكاني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.

• الودائع لأجل:

تشكل نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر. وهذه الودائع يتفق على أجل استحقاقها بين البنك والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من البنك، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

ثانيا: المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية

1- المجمعات النقدية

أ- المفهوم والأهمية

والمجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات. وتأتي أهمية المجمعات النقدية في كونها:

- مرصودة لقياس كمية النقود المتداولة في الإقتصاد

- تأخذ بعين الإعتبار الروابط التي تحدث بين الأسعار والتضخم

- أداة بيد البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية (تحديد والتحكم في أهداف السياسة النقدية)

- تسمح بتحليل السلوكيات المالية للأعوان الإقتصاديين

- تساعد في حساب سرعة تداول النقود (V)، التي تمثل عدد الصفقات الممولة من مخزون نقدي خلال فترة معينة.

ب- بنية المجمعات النقدية:

تختلف مكونات كل مجمع من المجمعات النقدية من اقتصاد إلى آخر، وذلك حسب درجة تطور المنظومة المصرفية والوعي لدى الأفراد.

وفيما يلي سيتم عرض المجمعات مرتبة وفق درجة سيولتها، وهذه المجمعات ترتب حسب درجة سيولتها من الأكبر سيولة إلى الأقل سيولة.

ج- القاعدة النقدية (MB): تسمى أيضا بـ "الأساس النقدي" وتتصف بالسيولة التامة، وتتمثل القاعدة النقدية في النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والتي تتكون من النقود الورقية الإلزامية التي يختص البنك المركزي بإصدارها، والنقود المساعدة المعدنية والورقية التي في أيدي الأفراد ومنشآت الأعمال والتي تستخدم كوسائل دفع، التي تختص دار السك أو وزارة الخزانة بإصدارها، بالإضافة إلى الإحتياطيات النقدية لدى البنوك في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي.

وعلى هذا الأساس تكون القاعدة النقدية $MB = C + R$: حيث C ترمز إلى النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي و R ترمز إلى إجمالي الإحتياطيات البنكية.

د- المجمع النقدي M1:

يرمز لهذا المجمع في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز M1 ويتوافق هذا المفهوم الضيق للكتلة النقدية مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل، وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنكنوت أو النقود المساعدة وغالبا ما تتم بواسطة الشيكات.

ويتضمن هذا المجمع أدوات الدفع التي تصدر وتدار من طرف مؤسسات القرض والخزينة: الأوراق النقدية، النقود المساعدة، الودائع تحت النظر.

ويقتضي هذا المجمع من جهة عدم الأخذ في الحسبان لاحتياطات البنوك نظرا لأنها غير معدة لشراء السلع والخدمات، ومن جهة أخرى عدم الأخذ في الحسبان للأرصدة النقدية في حيازة الدولة، لأن قرارات إنفاقها لا تتعلق بشكل وثيق برصيد النقدي، كما يمكنها أن تغطي احتياجاتها للنقد السائل بالتسيقات التي تقدمها مؤسسة الإصدار.

هـ- المجمع النقدي M2:

يعتبر هذا المفهوم أكثر اتساعا، فهو يضيف إلى مفهوم المجمع M1 ما يرف بأشباه النقود، والتي يرتبط إيداعها بالبنوك بفترة زمنية محدودة تسمح بتمتعها بقدر من السيولة تجعلها قريبة الشبه من وسائل الدفع المباشر، وعلى هذا الأساس فإن هذا المفهوم يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$M2 = M1 + \text{أشباه النقود [مثل: الودائع لأجل (الثابتة)، حسابات التوفير، حسابات الإخطار]}$$

ورغم صعوبة إمكانية سحب النقود من حسابات الودائع لأجل والإخطار والتوفير لدى البنوك، والمؤسسات المالية الأخرى بالمقارنة مع التي يتم بها السحب من الحسابات الجارية (تحت الطلب)، إلا أن تأثير زيادة أو انخفاض الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية لا يقل أهمية عن تأثيرها في الحسابات الأخرى على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وبخاصة بعد انتشار التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تحويل الأموال إلكترونيا من حسابات التوفير إلى الحسابات الجارية أو العكس، ولذلك أصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي أن يستخدم الباحثون مقياس M2 لكمية النقود في التداول.

وفي الأنظمة المالية المتطورة حيث تتوافر الأسواق المالية والنقدية النشطة يضاف إلى مقياس M2 أيضا ودائع الأسواق النقدية التي تودع لدى الوسطاء الماليين وتدفع عليها فوائد متغيرة تقررها الأسواق وليس فوائد ثابتة كما هو الحال عادة في حسابات أخرى.

و- المجمع النقدي M3:

يشمل إضافة إلى المجمع M2 الودائع بالعملة الصعبة، التوظيفات ذات توراخ إستحقاق طويلة وغير قابلة للتداول، تصدر وتدار من طرف مؤسسات القرض والخزينة (الحسابات لأجل، سندات صناديق التوفير، سندات الخزينة..). التوظيفات ذات الأجل القصير القابلة للتداول والصادرة عن مؤسسات القرض (شهادات الإيداع، سندات المؤسسات المالية)، الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الإستثمار ذات الرأسمال المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيف FCP.

ويتحدد هذا العرض النقدي بمفهومه الواسع M3 بالمكونات التالية:

- عرض النقود على أساس مفهوم السيولة M2

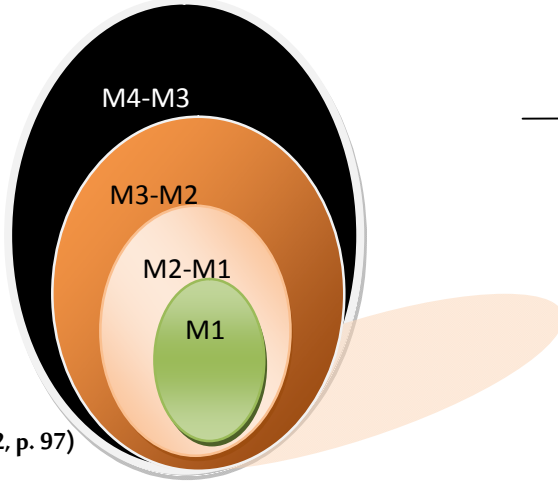
- الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية.

- الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية في المجتمع غير البنوك التجارية.

- بوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة

ز- المجمع النقدي M4:

يتضمن إضافة إلى المجمع النقدي M3 مستحقات أخرى قابلة للتداول، والمتمثلة في أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين، وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين.



Source: (Alaya, 2002, p. 97)

+ الأوراق النقدية ونقود التجزئة

+ الودائع تحت الطلب في البنوك

+ الودائع تحت الطلب في حسابات الشيكات البريدية

M1 =

+ الودائع لأجل

+ شهادات الإيداع

+ حسابات الإدخار الخاصة

+ وودائع إدخارية أخرى

+ أصول بالعملة الصعبة

M2 =

+ حسابات الإدخار السكني

+ حسابات الإدخار للمشاريع والإستثمار

+ سندات الإقراض لأكثر من سنة

M3 =

+ سندات الدولة (الخزينة) لدى الجمهور

+ سندات الصندوق (الصادرة من المؤسسات)

M4 =

2- مجمعات التوظيفات المالية غير النقدية

أمام بروز الأسواق المالية و إزالة الحواجز فيما بينها، وكذا ظهور الابتكارات المالية، الأمر الذي ولد مجموعة متجانسة من التوظيفات المالية لدى الأعوان الاقتصاديين. وتتمثل هذه التوظيفات في:

- الإدخار P1: ويتضمن هذا المجمع أشكال مختلفة من الإدخار التعاقدية خصوصا برامج الإدخار السكني وبرامج الإدخار الشعبي. بالإضافة إلى سندات الرسمة، والتي تجمع توظيفات مستقرة وغير قابلة للتداول في السوق.

- الإدخار P2: يشمل هذا المجمع كل التوظيفات الإدخارية في شكل سندات، وحصص شركات الإستثمار ذات الرأسمال المتغير SICAV في شكل سندات لدى الأعوان غير الماليين، بالإضافة إلى الإحتياطات التقنية للتأمين.

- الإدخار P3: يحتوي على كل التوظيفات الإدخارية في شكل أسهم، وحصص شركات الإستثمار ذات الرأسمال المتغير SICAV في شكل أسهم لدى الأعوان غير الماليين..

نلاحظ مما سبق، أنه على خلاف المجمعات النقدية، لا تندمج التوظيفات المالية مع بعضها البعض، كما لا تندمج ولا تدخل هذه التوظيفات ضمن المجمعات النقدية.